دور التنظيم الاجتماعي في تحقيق السلم المجتمعي–دراسة تحليلية

د.م.نور يحيى يوسف

جامعة الموصل/كلية الاداب/قسم علم الاجتماع

البريد الإلكتروني Email : Noor.y.y@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الدور–التنظيم الاجتماعي– السلم المجتمعي.

كيفية اقتباس البحث

يوسف ، نور يحيى ، دور التنظيم الاجتماعي في تحقيق السلم المجتمعي–دراسة تحليلية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Role of Social Organization in Achieving Societal Peace: An Analytical Study

Lec.Nour Yahya Yous
University of Al Mosul-College of Literature- Department of Sociology

Keywords : Role - Social Organization - Community Peace.

How To Cite This Article
Yous, Nour Yahya, The Role of Social Organization in Achieving Societal Peace:An Analytical Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2025,Volume:15,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Achieving societal peace has countless positive repercussions, as it brings abundant goodness to the individual and society alike. It is one of the reasons for the stability and progress of society and achieving a comfortable living for the people of society. Accordingly, the research dealt with ways to achieve societal peace within the framework of social organization, in other words, addressing the units. Social services that provide various services and to which individuals belong, whether of their own free will or automatically, constitute one of its members, and through the functions performed by those units, societal peace is achieved. We have explained the role of those social units in achieving societal peace by analyzing the functions that they perform and how those functions contribute to achieving Societal peace. Accordingly, the research included several topics in which we addressed the conceptual framework of the research, and then we presented the forms of social organization and what functions they perform and their dimensions in societal peace. These forms are the family, the clan, and religious organizations such as the endowment, religious authorities, civil society

organizations, and the state. Finally, we presented A set of suggestions and recommendations.

Disseminating the culture of democracy and human rights, and intensifying and unifying efforts to combat the culture of violence and terrorism, and not limiting efforts to security confrontations. Educating political parties and factions about the importance of resorting to internal debate and dialogue instead of relying on foreign countries to support individuals in society.

الملخص

ان تحقيق السلم المجتمعي له انعكاسات ايجابية لا تحصى ففيه مجلبة لخير وفير، يعم على الفرد والمجتمع على حد سواء، فهو احد الاسباب التي تهيئ لاستقرار المجتمع وتقدمه وتحقيق العيش الرغيد لأبنائه، وعليه تناول هذا البحث السبل الكفيلة بتحقيق السلم المجتمعي في اطار التنظيم الاجتماعي، بمعنى اخر تطرق الى الوحدات الاجتماعية التي تقدم خدمات متنوعة وينتمي اليها الافراد سواء بمحض ارادتهم او بشكل تلقائي يشكلون احد اعضائها وعن طريق الوظائف التي تقوم بها تلك الوحدات يتحقق السلم المجتمعي، فبينا دور تلك الوحدات الاجتماعية في تحقيق السلم المجتمعي عن طريق تحليل الوظائف التي تؤديها وكيف تصب تلك الوظائف في تحقيق السلم المجتمعي، بناء على ذلك تضمن البحث مباحث عدة تناولنا فيها الاطار المفاهيمي للبحث، ومن ثم عرضنا اشكال التنظيم الاجتماعي وما هي الوظائف التي تقوم بها وابعادها في السلم المجتمعي، وتلك الاشكال هي الاسرة، والعشيرة، والتنظيمات الدينية كالوقف والمرجعيات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني والدولة، واخيراً قدمنا مجموعة من المقترحات والتوصيات.

وعدم اقتصار الجهود على المواجهة الامنية.توعية الاحزاب والفصائل السياسية اهمية الاحتكام الى النقاش والحوار الداخلي بدلاً من الاستقواء بدول الخارج ضد افراد المجتمع.

المقدمة

ان حاجة الانسان الى الاخر امر لا يمكن انكاره فهو لا يستطيع ان يشبع حاجاته ويلبي رغباته بمفرده ما يجعل حالة التعايش السلمي ضرورة ملحة، كما ان اهمية السلم المجتمعي تاتي بالترتيب العالي في هرم الاحتياجات الاجتماعية وقد تسبق الحاجة الى الغذاء والدواء . واذا بحثنا في مجريات التاريخ سنرى ان عمليات التقدم الاقتصادي والفكري قد تمت في مجتمعات يسودها الامن والسلام ، وفي المقابل سنجد ان اغلب الحضارات العظيمة التي لم تستمر دمرت بفعل التناحر والتحارب الذي اجج بفعل الانانية والرغبات الفردية و التطرف بمختلف اشكاله، وعليه يسعى العالم عامةً الى صنع السلام وتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق السلم المجتمعي، ان احلال

السلم المجتمعي بين المكونات الاجتماعية للمجتمع يعني تقبل الاخر وفتح الباب للتحاور معه، وفسح المجال لحرية التعبير، ولا يعني بالضرورة تطابق اراء ووجهات نظر الجميع مع بعض العض، وهذا الاختلاف فرضته الطبيعة البشرية حيث تتنوع وتختلف قدرات ومدارك عقول البشر لنواحي الحياة المختلفة، ومن الطبيعي ان يسود الاختلاف والتعدد، ولهذا الاختلاف والتنوع محاسنه اذا هو الذي يصنع التغيير والابداع، شرط ان يكون في بيئة يسودها الامن الذي يتحقق بفعل السلام والوحدة بين افراد ومكونات المجتمع، لذا يبحث الجميع كلاً حسب توجهاته عن سبل تحقيق السلام، واذا بحثنا عن ركائز السلم المجتمعي سنجدها كامنة في النظام الاجتماعي الذي ينظم حياة الافراد والمجتمع فالفرد وجد منذ نشئه الخليقة داخل تجمعات تحتويه كالأسرة والعشيرة ومع مرور الوقت ظهرت وحدات اجتماعية تتسم بخصائص معينة كالعقلانية والفاعلية الرشيدة اقتضها مستجدات الحياة الاجتماعية كالمؤسسات التي تعمل بأسم الدولة أو منظمات ذات طابع رسمي تعمل بحياد واستقلالية كمنظمات المجتمع المدني، وتختلف اشكال وصور التنظيم الاجتماعي اختلاف المجتمعات ودرجة تطورها وتقدمها ففي المجتمعات التقليدية مازالت الاسرة والعشيرة تلعب دور كبير في حياة الفرد والمجتمع، وفي المجتمعات المتقدمة والحديثة تلاشى هذا الدور واخذت التنظيمات الحديثة تحل محلها، وسواء كانت تلك التنظيمات تلقائية تقليدية ام تنظيمات قصدية حديثة فان دورها في بناء مجتمع يعمه السلام والعيش المشترك لا يمكن اغفاله. من هنا ينطلق البحث في التأكيد على دور هذه التنظيمات ومسؤوليتها عن استقرار المجتمع ووحدة افراده وتحقيق السلم المجتمعي الذي يعتبر حاجة ماسة في العصر الحالي.

محاور البحث

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للبحث:

١–**تعريف مفهوم الدور"Role"**: لغوياً كلمة (الدور) من الفعل (دار) دوراً ودوراناً بمعنى طاف حول الشيء، ويقال أيضاً دار حوله وبه وعليه وعاد إلى الموضع الذي أبتدأ منه.[١] واصطلاحاً لا يوجد اجماع عام على مفهوم الدور اذ يدخل مفهوم الدور في اختصاصات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية وطبيعية وبالتالي يختلف تعريفه باختلاف تلك الاختصاصات، ويقع في تلك الاختصاصات في اطار تحديد نتائج العلاقات الارتباطية بين جزيئات ظاهرة ما. وفي علم الاجتماع يعد مفهوم الدور مفهوما محوريا سواء في فهم النتائج أو الآثار، أو لفهم مكونات البناء الاجتماعي، فالدور هو الوظيفة، بمعنى أنه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل، وتشكل أنماط العلاقات بين النظم الاجتماعية المفهوم الشامل لبناء المجتمع ككل.[٢]

٢–**تعريف مفهوم التنظيم الاجتماعي:** التنظيم في اللغة هو مصدر نظم والذي يعني تأليف أجزاء متآزرة لأداء غرض معين.[٣] ويقال نظم أمره: أقامه ورتبه، وانتظم الشيء تألف واتسق، وانتظم أمره: استقام.[٤] ضمن مصطلح التنظيم يقع العديد من المفاهيم الاجتماعية التي تتعلق بالنسق ووظيفته، الا ان علماء الاجتماع يستخدمون مصطلح التنظيم الاجتماعي معنى "تنظيم النشاط الإنساني بقصد تحقيق غايات معينة ، عن طريق تعاون أوجه النشاط الإنساني المختلفة لهذه الغاية".[٥] وفي قاموس العلوم الاجتماعية ورد معنى التنظيم الاجتماعي: "بأنه مجموعة العلاقات المتفاعلة وظيفياً بين مجموعة من المكونات (أشخاص أو جماعات)، بحيث يؤدي هذا التفاعل الى ظهور خصائص متميزة يتسم بها الكل الذي يتألف من أجزاء لا يتميز بها أي من هذه الأجزاء ويجعل من هذا الكل حقيقة قائمة بذاتها".[٦] وفي الكتابات السيسيولوجيا يمكن التمييز بين معنيين لمصطلح التنظيم الاجتماعي: المعنى الاجتماعي الواسع للتنظيم والذي نعني به "الأساليب التي تضمن انتظام السلوك بالشكل الذي يمكن ملاحظته، وهو انتظام يتوقف على الظروف الاجتماعية التي يعيش في ظلها الأفراد".[٧] أما التنظيم ذات المعنى الأكثر تحديداً والذي يشير إلى "وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة ومتعمدة –أي يكتسب شكلاً رسمياً– لتحقيق أهداف محددة (واضحة وصريحة) ، وقد تختلف مسميات هذه الوحدات تستخدم مصطلحات متعددة ، مثل منظمة أو مؤسسة أو بيروقراطية أو هيئة إلا إنها جميعاً تحمل معنى التنظيم".[٨] الا انه في حقيقة الأمر يصعب الفصل بينهما، "فالوحدة الاجتماعية توفر البيئة الاجتماعية للتنظيم الاجتماعي وفي الوقت ذاته هي ناتجة عن التنظيم الاجتماعي ومن ناحية أخرى أن التنظيم الاجتماعي هو التعبير الكلي عن الظاهرة التنظيمية التي هي جزء من الظاهرة الاجتماعية وبالتالي فهو حلقة وصل بين الظاهرتين أي بين المجتمع والوحدة الاجتماعية.[٩] ويكون التنظيم الاجتماعي هو الوعاء الذي يحوي هذه الوحدات ولا يمكن لها أن تتجاوزه ويصبح التنظيم الاجتماعي الخاصية الأساسية لتلك الوحدة الاجتماعية مما يمكنها من العمل المنظم وتحقيق الأهداف التي قامت من اجلها على أفضل وجه".[١٠] ويذكر الدكتور صادق الأسود "إن التنظيم الاجتماعي يقوم على ثلاث دعائم هي التميز بين المركز ومن يشغله اولاً ، وتوزيع السلطة على نحو هرمي ايضاً ، ثم توزيع العمل افقياً على افراد المجتمع بشكل وظائف ومهارات فنية مختلفة ثالثاً".[١١] وعليه يضم المجتمع اشكالاً مختلفة من التنظيم الاجتماعي تختلف في الحجم من حيث الاتساع والضيق وتتمايز من حيث تعدد الوظائف او اقتصارها على وظيفة واحدة ، ولا يمكن استيعاب كل اشكال التنظيم الاجتماعي في دراسة واحدة، لذا تلجأ معظم

الدراسات إلى تحديد الاشكال التنظيمية التي ستتناولها الدراسة والحث والتي ترتبط بمتغيرات الدراسة.[١٢]

٣–**تعريف مفهوم السلم المجتمعي:** في اللغة يأتي السلم من الفعل الثلاثي (سلم) من الصحة والعافية، فالسلامة ان يسلم الانسان من الاذى والعاهة.[١٣] والسلم من المسالم والمسالمة والصلح والاستسلام وترك الحرب وقوم سلم اي مسالمون.[١٤] يقول الله جلى وعلا في القران الكريم "والله يَدْعُواْ الى دَارِ السَّلمِ" (سوره يونس، الآية:25) "وَإِن جَنَحُواْ لِلسلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا" (سورة الانفال، الآية: 61)، **أما اصطلاحاً** يعرف السلم المجتمعي بانه حالة السلم والوئام داخل المجتمع وشرائحه وقواه، وتشخيص حالة العلاقات الداخلية في المجتمع من ابرز المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وقدرته على المسير نحو الامام.[١٥] وقد لا يقتصر السلم على مستوى واحد اذ هناك مستويات للسلم ومن ابرز هذه المستويات:[١٦]

١–**المستوى الدولي:** ويعني التعاون بين دول العالم على اساس التبادل المصالح والتفاهم التجاري والاقتصادي.

٢–**المستوى السياسي:** ويعني الحد من الصراع والتحكم في ادارته والعمل على احتوائه، بما يفتح قنوات الاتصال والتعامل الذي تفتضيه ضروريات الحياة.

٣–**المستوى الثقافي والديني والحضاري:** والذي يعني احترام التعدديات والاختلافات الدينية والثقافية والحضارية.

٤– فهناك من يعرف السلم المجتمعي بأنه: "توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الافراد في مجتمع ما أو بين مجتمعات أو دول".[١٧] ويعتبر السلم المجتمعي الضامن الحقيقي لسائر حقوق الانسان، بخلقه فضاء رحب للحوار والتسامح، ويؤدي دور فاعل في احياء قيم الرحمة والحكمة والمصلحة العامة والعدل.

المحور الثاني: اشكال التنظيم الاجتماعي ودورها في تحقيق السلم المجتمعي

ينطوي وجود اي مجتمع على نوع من التنظيم، اذ دائما توجد قواعد وضوابط تحدد صور العلاقات الاجتماعية، وتجعل السلوك الاجتماعي يسير لتأدية وظائف معينة في الحياة الاجتماعية تحقق أغراض وغايات يستهدفها المجتمع. وكل فرد من أفراد المجتمع يحترم تلك القواعد، ومدى احترامه لتلك القواعد وتنفيذها تتحدد درجة تكيفه مع المجتمع، وبالتالي تكشف هذه القواعد التنظيمية عن مدى تماسك المجتمع. وهنا يستخدم مفهوم التنظيم للدلالة على الوسائل الكفيلة بإدماج مختلف الأفراد ضمن وحدة متجانسة.[١٨] والأشكال التنظيمية المناسبة لرؤية موضوع الباحث هي:–

اولاً: الاسرة: تعتبر الأسرة أقدم الانظمة الاجتماعية التي ظهرت مع ظهور الانسان على سطح الارض، وبغض النظر عن التطورات والتغيرات التي مرت بها منذ بداية نشأتها الى اليوم سواء من حيث الحجم او من حيث العلاقات بين افرادها أو من حيث وظائفها وادوارها واهدافها الا انها تعتبر من اهم الأنظمة الاجتماعية التي طالما اعتمد عليها المجتمع ومازال في تحقيق اهدافه، ومن بين الوظائف التي تقوم بها الاسرة وتصب في تحقيق السلم المجتمعي هي:

١–**الدور التربوي والاخلاقي:** يتمثل الدور التربوي للأسرة في غرس الفضائل والعادات التي تدعم حياة الفرد، وتحثه على اداء دوره في الحياة واشعاره بمسؤوليته تجاه مجتمعه ووطنه، وتجعل منه فرداً صالحاً محباً للأخرين ومتعاون ومتصالح مع الجميع. وعلى الاسرة تكييف اشكال التفاعل الاجتماعي وتكوين العلاقات الاجتماعية الذي تحدث على صعيد الاسرة ويتعلمها الفرد وضبطها على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره بالشكل الذي يجعل افراد الاسرة مدركون للكيفية الصحيحة للتعامل مع بعضهم البعض وبالتالي قادرين على التفاعل مع الاخرين في المجتمع، وهذا يأتي عن طريق التربية المدنية، التي تعني بإعداد المواطن للقيام بدوره في المجتمع بكل كفاءة وفاعلية.[١٩] ويتم الحماية من التيارات السلبية الهادمة لوحدة المجتمع وتماسكه بتدريب الأفراد على مقاومة تلك التيارات التي تدعو إلى الخروج على القانون، وانتهاك الحريات وتهديد السلم المجتمعي، والتعريف بالضوابط القانونية ونقل المعارف المتعلقة بتطبيق وتنفيذ هذه الضوابط والنتائج المترتبة على مخالفتها، وغرس المبادئ التي تساعد على حمل قدر وافر من الانضباط الذي يسهم في تشكيل سلوك الفرد نحو الاخرين والتزامه باحترام حرياتهم واداء حقوقهم، وتعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية، وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية والقدرة على الفحص والمقارنة بين الافكار. وعلى الاسرة ان تهتم بتعليم ابنائها وتوفر لهم المؤسسات التعليمية والتي توجه الفرد وتساعده على تعلم الحياة الاجتماعية فالمدرسة هي اول مجتمع يدخله الفرد الصغير بعد بيته فيحتك باقران جدد ويبدا في ظل هذا المجتمع اختباراته الانسانية والاجتماعية من خلال الاحتكاك العفوي التي تفرضه حياة المدرسة والصداقة والمشاركة في الدرس واللعب ونشاطات الترفيه. ان الدور الذي تقوم به الاسرة بمساعدة المؤسسات التربوية الاخرى عامل اساسي في تأمين السلم المجتمعي فهي تهيء وتلقن الفرد من حداثة سنه واثناء نموه مبادئ السلوك الاجتماعي.[٢٠] هذا وكلما كانت الاسرة مختزنة كمية وافرة من ثقافة السلم المجتمعي نقلته الى ابنائها فشبوا على تلك الثقافة.

وللأسرة دور في غرس العقيدة الدينية السائدة في نفوس افرادها وفي المجتمعات المسلمة على الاسرة إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه، والعقيدة حين تتغلغل في النفس تدفعها إلى سلوك

إيجابي. ومن واجب الاسرة الاهتمام بالجانب الروحي والاخلاقي لأفرادها اذ تجعل التربية الروحية الفرد ميالاً للخير، متحلياً بالصفات الحميدة، يعمل على مساعدة الآخرين، محباً للتعاون، ذا نفس مطمئنة ومتفائلة. ويجب ان يكون هدف الاسرة ايضاً هو تنمية السلوك الأخلاقي لا سيما الذي ينظم علاقة الفرد بنفسه أو بالناس أفراداً وجماعات.(٢١)

٢–**دور الاشباع النفسي والجسدي للأسرة:** توفر الرعاية الأبوية للأفراد الحماية والأمن وتجنبهم الأضرار الجسمية، كما يحقق التأييد والتشجيع لهم نموهم الذاتي والاجتماعي، فهم يمرون في الأسرة بالخبرات الخاصة بأسلوب الحياة الذي يهيئهم للقيام بدورهم الإيجابي في شؤونهم، والاشباع لحاجاتهم، وحاجات الاخرين فيكتسبون المعلومات والمعارف الأولية عن العالم، وعن الناس الذين يعيشون من حولهم، وبالتالي يشاركون في حياة الأسرة بممارسة اتخاذ القرارات، وتنمية المهارات، والاستفادة من أساليب التصرف، والسلوك في المواقف المختلفة. وتعتبر الاسرة المسؤول الاول عن اشباع الحاجات الفسيولوجية والبيولوجية للطفل كتوفير المسكن المناسب الذي يوفر الراحة والسكينة وتوفير الغذاء لإشباع دافع الجوع والعطش من حيث كميته ونوعه وطريقة تقديمه، وعلى الاسرة ان تحقق حاجات الطفل المتعلقة بالنوم والراحة وغيرها من الحاجات والتي تعتبر من الحاجات الجوهرية للنمو، ان اشباع تلك الحاجات يؤدي الى شعور الفرد بالطمأنينة ويؤدي الاتزان العاطفي والارتياح النفسي وسيادة جو الثقة والمحبة الذي يسود العلاقات العائلية والابتعاد عن حالات الهياج العصبي والانفعال العاطفي وتعقيد الامور والنظرة المتشائمة الى تحقيق الصحة العقلية للفرد والتي تعتبر احدى المقومات الاساسية في اتزان الفرد في مجتمع.(٢٢) اذ ينعكس كل ذلك ايجاباً على تصرفات الفرد في مجتمعه، ان احاطة الطفل بالعطف والمحبة والحنان والرأفة به امور ضرورية في تنشئة الفرد تنشئة صالحة ولانفتاح شخصيته على العالم وهو واثق من نفسه، متفهم للنظام الاجتماعي الذي ابصر النور في ظله وعامل على التوافق معه والانصهار فيه وتطويره والانسجام معه.(٢٣)

من ناحية اخرى ان الفرد الذي يعيش في اسرة فقيرة لا تستطيع ان توفر له الحاجات الاساسية يسهل على الجماعات الارهابية ضمه اليها او على الاقل ان يسلك طريق نحو الانحراف والاجرام والاعتداء على حقوق الاخرين وتهديد امنهم في سبيل الحصول على المال.

١–**الدور الرقابي والوقائي:** اذ يقع على عاتق الاسرة مراقبة ابنائها من جوانب عديدة كمراقبة ابنائهم وإبعادهم عن رفاق السوء، وهذه النقطة مهمة جداً اذ لا تصل تربية الاسرة الى غايتها اذا كان هناك رفاق سوء يهدمون ما بناه الوالدان فاغلب الانحرافات السلوكية يقف خلفها رفاق سوء، ومن الضروري حث الأولاد على عدم مضيعة الوقت، واستغلاله في اشياء تعود عليهم بالنفع،

وتوجيه طاقاتهم نحو البرامج العلمية والدورات التدريبية، ومن الضروري صرفهم عن المواد الإعلامية المضرة، وتقديم البديل النافع لهم من الوسائل المسموعة أو المرئية، أو المكتوبة.[٢٤]

ثانياً: التنظيم العشائري: تعتبر العشيرة وحدة اجتماعية وهي امتداد للأسرة، ومن عدة اسر تتكون العشيرة ومن عدة عشائر تتكون القبيلة، وتتميز العشيرة بتسلسل قرابي معين يتفق مع نظام سكني خاص ولذلك فان العشير هي وحدة مكانيه ويعتقد افراد العشيرة الواحدة في وجود جد واحد مشترك قام بتأسيس العشيرة وأحيان يكون ذلك الجد شخصية أسطورية.[٢٥] وتزداد اهمية العشيرة في المجتمعات التقليدية اذ ما زالت مؤثرة خصوصاً في المجتمعات العربية وتلعب دوراً كبيراً في تنظيم حياة الفرد والمجتمع اذ يعتز اغلب الافراد في تلك المجتمعات بانتمائهم العشائري ويظهرون ولائهم للعشيرة وتعصبهم لها في كل محفل، ومن الوظائف التي تقوم بها العشيرة وتلعب عن طريقها دوراً في تحقيق السلم المجتمعي هي:

١–**التضامن الاجتماعي:** لطالما سعت القبائل والعشائر بسبب اضطراب الحياة الاقتصادية للحافظ على التضامن فيما بينها، اذ يسارع جمع افراد العشيرة الى مساعدة افرادها المحتاجين الى العون، ويدعم شيوخ العشائر العوائل المتعففة ما يسهم في وحدة المجتمع وتضامنه، ويترتب عليه تقليل الفوارق والمساواة بين الافراد وشعور افراد المجتمع بالأمن والاستقرار وتجنبهم الخوض في غمار السلوكيات المنحرفة والعدائية، وطورت القبيلة نظام التكافل الاجتماعي ويدخل في إطار هذا المفهوم الكثير من الأعمال الخيرية، كتأمين حصول الفرد على عمل، ورعاية أحوال الفقراء والمعدمين والمرضى وذوي الحاجات، ومساندة من يتعرض لنكبات تجعله في حاجة لمساندة الآخرين، ما يؤمن الضمان الكافي والعيش الكريم والحياة الآمنة المستقرة لهم.[٢٦] خاصة وان بعضاً من الأزمات المالية قد تجر وراءها سفك دماء إذا لم يتم الوفاء بها على الوجه المطلوب مثل التعويضات والدية، وبصورة عامة يعمل نظام التكافل الاجتماعي على بث روح التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع والحفاظ على التوازن الاجتماعي، في حين ترك الشرائح الهشة من دون رعاية قد يجرها إلى طريق الانحراف والبحث عن وسائل سلبية لإشباع حاجاتها وقد تكون عرضة لصور الاستغلال المختلفة من الأشخاص السيئين ما يجعلها عبئاً على المجتمع وتتسبب في خلخلة السلم المجتمعي.

الضبط الاجتماعي: يسود في المجتمع العشائري القانون العرفي او ما يعرف بالسنن وهي مجموعة من القواعد والجزاءات التي تنظم سلوك الافراد في مختلف اوجه الحياة الاجتماعية فهي تحكم طريقة العيش والكسب والتفاعل والجزاء، وتكون هذه السنن بمثابة قانون يجب على الجميع تطبيقه والا يواجه الفرد الطرد من العشيرة، وللعشائر أهمية بالغة في فض النزاعات بين الافراد

او بين الجماعات وبطريقة سلسة ومفهومة للجميع لا يستطيع احد التهرب منها، وتحاول إعادة الأمور الى نصابها، في تحقيق العدل، وعدم التجاوز على حقوق الاخرين، ونشر ثقافة السلام الاجتماعي، من خلال القانون الذي يسمونه عادة بـ(السواني).[٢٧] وعليه، تؤدي العشائر دوراً كبيراً في ضبط القيم السائدة في المجتمع عبر الجزاءات الرادعة للخارجين عن العرف الاجتماعي. كما للعشيرة دور في حل الكثير من المشاكل التي تعجز الدولة عن حلها عبر جلسات الصلح العشائري التي تنظم من خلال تلك السنن، وفي العراق كانت العشيرة السند الثابت للحكومات العراقية المتعاقبة منذ زمن ثورة العشرين حتى تحرير كامل الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم "داعش"، الا قد تكون العشيرة سلاح ذو حدين بمعنى انها قد تهدد السلم المجتمعي لاسيما عندما تضعف الدولة وتبرز مظاهر سلبية في السنن العشائرية تعرف بالدكة العشائرية وهذا امر وارد في المجتمعات الشرقية وفي المجتمع العراقي تحديداً وبدلاً من حل النزاعات والخلافات يحدث تفاقم لها في ظل الفصل العشائرية وتمتد النزاعات العشائرية حتى بين افراد العشيرة الواحدة، ورغم تلك المظاهر الا انه لا يمكن انكار الحالات الايجابية التي تقع بفعل تدخل العشيرة في فض النزاعات وتنتهي بالصفح والعفو، وقد تشكل العشائر تحالفاً لمواجهة الظواهر السلبية ومنها النزاعات العشائرية المسلحة وتطويقها.[٢٨]

٢–**المشاركة تنظيم النشاط السياسي:** في المجتمع العشائري يفتح الباب لزعماء العشائر من الوصول الى مراكز مهمة ضمن البناء الرسمي للدولة والمساهمة في بناء مؤسساتها الوطنية، وهذا ما نراه بالفعل في المجتمع العراقي حيث يوجد من شيوخ العشائر اعضاء في مجلس النواب العراقي واخرين يشغلون مناصب ادارية في الحكومة، وبفعل طبيعة العلاقة بين افراد العشائر وشيوخهم التي غالباً ما تتسم بالتوافق بفعل العصبية القبلية يؤيد ويساند افراد العشيرة الدولة والنظام كنوع من الطاعة والدعم لشيوخ عشائرهم الذين يشغلون دوراً فيها، فيسهم وجود العشائر في تكوين الهوية المعنوية للنظام السياسي وانجاح دوره في الجانب الحضاري والاجتماعي.[٢٩]

٣–**ترسيخ مقومات الأمن:** تلجأ العشائر الى تشكيل تجمعات مؤلفة من أبنائها يتضافر عملها مع جهود الاجهزة الامنية الحكومية في استتباب الأمن الداخلي وحتى الخارجي، اذ اقتضت مظاهر الحياة الريفية والبدوية أن يكون للسلاح دور متقدم فيها، وما تزال ثقافة الفارس والسلاح وردع العدو والغزوات وغيرها من الرواسب الحضارية محركة للوجدان العشائري والقبائلي. وضعف الدولة وعدم قدرتها على القيام بوظيفتها الأمنية ومواجهة الأخطار التي تهدد المجتمع والذي يقابله وجود خروقات أمنية من جماعات إرهابية يقود الدولة إلى الاستعانة بالعشائر والقبائل وتسلحيهم لحفظ الأمن وردع الخارجين عن القانون. ولقدرة العشائر على التسلح أهمية

كبرى وهذا ما تبين عندما لبت أبناء العشائر في العراق نداء المرجعية الدينية (الجهاد الكفائي). إلا أنه يجب ان يكون هناك عملية ضبط في استخدام لأسلحة من القبائل والعشائر، وبالطرق التي تتماشى مع روح القانون والأعراف القائمة، ووفقا لمقتضيات الحالة الراهنة وبالشكل الذي يتماشى مع تحقيق الأمن المجتمعي.[٣٠]

ثالثاً: التنظيم الديني: حتى يستطيع المجتمع تحقيق قدر من التنظيم يحتاج إلى مستوى ملائم من التماسك الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي من الحالات ذات الأهمية المحورية لترسيخ حالة الاجتماع وهي الحالة التي يسعى البشر في إطارها إلى بناء العمران البشري، وحتى تتحقق هذه الحالة يحتاج المجتمع إلى فاعلية آليات أو متغيرات عديدة أبرزها الدين.[٣١] ويتجسد المظهر الاجتماعي للدين في شكل مؤسسات متنوعة ومختلفة في الأدوار والوظائف والأهداف، ولهذه المؤسسات مكانة محورية داخل المجتمعات العربية الإسلامية اذ لا يقتصر تسييرها للحياة الروحية فحسب بل ينعكس تاثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن اشكال المؤسسات الدينية التي لها دور في تحقيق السلم المجتمعي:

١–**الاوقاف:** وهو نظام او منهج اقره الاسلام لتنظيم حياة المسلمين عن طريق الصدقات الجارية للأغنياء من المسلمين حيث يتم التبرع بأبنية او ما شابه لتقديم خدمات مختلفة كالمدارس والمستشفيات...الخ، او تبليط شوارع او حفر ابار أو غيرها من الخدمات، والتي يتم ادارتها من قبل ادارة الوقف والتي تتمثل بالدولة، ولهذه المؤسسة دور كبير في تحقيق التماسك والتكافل الاجتماعي اذ عن طريق الاوقاف يمكن اشباع حاجات عديدة لأفراد المجتمع منها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي والصحي والتعليمي ما يسهم في علاج اوضاع الفقر وتردي مستوى المعيشة وبالتالي تحقيق المساواة والتوازن الاجتماعي بين الافراد فتقل فرص اشاعة عداوة والبغضاء بينهم.[٣٢]

٢–**دور العبادة:** تلعب دور العبادة كالكنائس والمساجد دوراً كبيراً في حياة المجتمعات وللمسجد مكانة لا يمكن اغفالها في حياة المسلمين ويعد الخطاب الديني المسجدي أحد أهم أنواع الخطاب الديني، وكما يضطلع المسجد بتحقيق الأمن الاجتماعي، ونشر قيم الدين، وغرس الآداب والاخلاق الحميدة، وإبراز سمو الانسان وكرامته، والحفاظ على وجوده في الحياة، وتقويم سلوكه وإشعاره بالأمن والطمأنينة، وتوفير الطمأنينة النفسية والروحية التي تخفف على الناس أعباء الحياة وآلامه، وترسخ أواصر المحبة، وروابط الألفة بين الافراد.[٣٣]

٣–**شبكة علماء الدين:** دائماً ما يتم التأكيد على الدعاة وطلبة العلم والائمة والخطباء لعالج قضايا الانحراف الفكري والتطرف والعنف والذي يؤدي إلى زعزعة السلم المجتمعي عن طريق

نشر العقيدة ودفع الشبهات ومحاربة الافكار الضالة والغلو والتطرف، ونشر قيم الاعتدال والوسطية في المجتمع، لذا على الخطباء ورجال الدين الالمام بالقضايا التي يعيشها الوطن، ويحاول أن يركز على حب الوطن والعمل على حمايته، ودعم السلم المجتمعي وعدم التعصب والتطرف وحماية الأقليات والاحترام المتبادل والوقوف كرجل واحد لحل الأزمة التي تعصف بالبلد، والتذكير بالقواسم المشتركة، ووجود الارض المشتركة بين الناس يساعد على جدية الحوار وجدواه، وإمكان الانتفاع بما هو متفق عليه، ففي الأصل يجب أن يحمل الخطاب الديني خصائص الإسلام، فيكون بمثابة الوقاية الحامية من كل مظاهر الاحتقان والقمع والكراهية والحقد بين الناس، وبمثابة العلاج القوي الفاعل للتفريق والتنازع بين أفراد المجتمع وشرائحه ومكوناته، والاشارة دائماً الى السلم المجتمعي باعتباره المؤشر الاول على استقرار الحياة العامة وقدرة المجتمع على النهوض والتقدم والتطور الايجابي.[٣٤] ومن الحكم التي رسمها القرآن الكريم والتي يجب على اتباعها منها قوله تعالى "ادعوا ال سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن" (سورة النحل: الآية ١٢٥).

رابعاً: تنظيمات المجتمع المدني: يعرف لاري ديمند المختص في الشؤون الديمقراطية المجتمع المدني بأنه: مجال لحياة اجتماعية منظمة، تقوم على مبادئ الإدارة، والدعم الذاتي، والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا النوع من التجمعات لنظام قانوني.[٣٥] ومن مكونات المجتمع المدني النقابات العمالية، النقابات المهنية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات الأهلية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية، الفرق التجارية والصناعية، وجماعات رجال الأعمال، الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر، مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية، المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية، مراكز حقوق الإنسان والمرأة، بل يدخل في اطار مؤسسات المجتمع المدني اي كيان مجتمعي منظم، يقوم على العضوية المنتظمة، تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند العضوية فيه إلى عوامل الوراثة، وهناك من ضاف إليها الطرق الصوفية والأوقاف الأحزاب السياسية والاتحادات.[٣٦] ويتوقف تأثير كل منظمة من منظمات المجتمع المدني على ما تعتمد عليه من وسائل وادوات يمثل التحكم فيها قوة تجعل المجتمع المدني فاعلا حقيقياً، ومنها الوسائل المباشرة كالاتصال بالمسؤولين، ومنها وسائل غير مباشرة كشن الحملات الإعلامية للتأثير في الرأي العام.[٣٧] ومن الوسائل المشروعة التي يعتمد عليها المجتمع المدني في ممارسة أدواره وتحقيق أهدافه بطريقة سلمية: إعداد التقارير وتقديم المقترحات، وسائل الاعلام والاتصال، والمجالس التشريعية، ,الضغط، الحشد، والملتقيات، والمفاوضات، اللجوء الى القضاء والمحاكم، ومنها

غير سلمية، تستخدمها إذا لم تجد القنوات الرسمية التي يمكنها من خلالها التعبير السلمي عن مطالبها كأعمال الاحتجاج الجماعي، والاضطرابات، والاعتصامات.[٣٨]

ويعتبر العمل التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة في الدفاع عن حقوق المجتمع وحمايتها، وتمتين العلاقات من أجل التطور والوصول الى التنمية الشاملة، لتحقيق السلم المجتمعي، ومن وظائف المجتمع المدني التي تصب في الوصول الى ذلك هي:–

١–**الوظيفة الاقتصادية:** يسهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية اقتصادياً واجتماعياً، ويتضح ذلك من مؤشرات حجم الإنفاق في القطاع الأهلي، والقيمة الاقتصادية والاجتماعية للخدمات التي يقدمها، وعدد المستفيدين، وقيمة عمل المتطوعين، والإسهام في الدخل القومي.[٣٩] ويحفز المجتمع المدني المواطنين على التبرع، وتوعيتهم بضرورة العمل التطوعي، الذي من خلاله يمكن توفير خدمات عديدة، ومعالجة أو التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية، كمساعدة الفئات الهشة وحملات التنظيف، ومعالجة التلوث البيئي، ويبرز دور المجتمع المدني عند اندلاع الحروب، أو وقوع الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل، وذلك من خلال تعبئة وتكاتف الجهود الشعبية المنظمة مع الجهود الحكومية، من أجل الاستغلال الرشيد لمختلف الموارد المادية والبشرية المتوفرة، ما يسهم في التخفيف من حدة الأزمة، وتمتين العلاقة بين المجتمع الاهلي والمدني والحكومة، وتشترط العديد من الجهات الدولية الممولة لمشروعات التنمية وجود تعاون بين أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في إدارة المشروعات المزمع تمويلها، ومع تبني كثير من الدول لسياسات الإصلاح الهيكلي تظهر الحاجة للتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للحد من الاثار الجانبية السلبية لهذه السياسات ولضمان قيام المجتمع المدني بالأدوار التي كانت تقوم بها الدولة في الماضي والتي لم يعد بإمكانها ان تستمر فيها في ظل السياسات الجديدة، كما ويتطلب نجاح سياسات التعليم والصحة والبيئة والشباب...وغيرها تنسيقاً كبيراً بين الهيئات الحكومية المعنية من جانب والمؤسسات والجمعيات الأهلية المهتمة بالمجالات نفسها من جانب آخر، ويتم التنسيق في شكل تبادل معلومات ومشورة وتعاون في أبحاث مشتركة مع محاولة تجنب ازدواج وتكرار الجهود.[٤٠] وتحرص منظمات المجتمع المدني على لعب دور إضافي في سياسة تنمية رأس المال البشري، حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية. [٤١]

٢– **الوظيفة الاجتماعية:** يقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيه ضمن معياريين: الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة، اللذان يعتبران عنصران اساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم للتعاون الفاعل.[٤٢] يشير عالم السياسة الأمريكي "روبرت بوتنام" إلى أن الحياة في المجتمعات تكون أسهل ومباركة أكثر مع وجود أسهم ملموسة من رأس المال الاجتماعي، وأن شبكات الارتباط المدني تتبنى معايير قوية من التبادل، وتشجع ظهور الثقة الاجتماعية، ومثل هذه الشبكات تسهل التعاون، والاتصال، لمواجهة المعضلات الصعبة.[٤٣] من على نحو اخر، يقلل رأس المال الاجتماعي تكلفة الصفقات والمعاملات المرتبطة باليات التعاون الرسمي، لأن المعاملات الرسمية قد تتطلب في الغالب كثيراً من الروتين والأوراق لإنجاز المطلوب، كما ان عدم وجود قدر كافٍ من رأس المال الاجتماعي قد يؤدي إلى إشاعة الفساد في مؤسسات الدولة ككل، ولن تتمكن من العمل بشكل فعال ودقيق.[٤٤]

٣–**الوظيفة السياسية:** من اهم الوظائف السياسية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني هي تفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية عن طريق تحقيق المشاركة السياسية وتعني المشاركة السياسية تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، وتكون لدى المواطن فرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها،[٤٥] ما يعمل على التقليل من مظاهر الاغتراب السياسي، والتقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، ويعمق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة.[٤٦] وكلما ارتفعت نسبة مشاركة الأفراد في علمية صنع القرار كلما كان النظام السياسي أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على مواءمة نفسه مع حاجات المجتمع، وكلما كانت ثقافة المجتمع السياسية ناقدة ومستعدة للمشاركة السياسية، كلما كان الحكم حساسًا للرأي العام.[٤٧] وعن طريق المشاركة السياسية يدرك المواطنون بشكل كبير حقوقهم وواجباتهم، ويكونون على معرفة تامة بها، ويؤدي هذا الى وجود نوع من الواقعية والمرونة في مطالب هؤلاء المواطنين.[٤٨] وللمجتمع المدني دور كبير في التصدي للفساد عبر مراقبة الحكومة والضغط عليها بواسطة أنشطتها والدور المنوط بها.[٤٩] ويمكن لتنظيمات المجتمع المدني من خلال دورها التوعوي والرقابي القيام بدور لضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بقرارات الحكومة ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة، والإشارة إلى أوجه قصور السياسات الحكومية، وفي أحيان كثيرة يصعب على الحكومات أو أجهزتها أن تتصدى للإرادة الشعبية المتمثلة بتنظيمات المجتمع المدني، وتكون ملزمة للاستجابة لإرادتها فيتحقق التغير المنشود.[٥٠]

خامساً: دور الدولة في تحقيق السلم المجتمعي: ان عدم وجود سلطة تشرف على ادارة شؤون المجتمع وفق نظام محدد تعمل تحت سلطته مختلف القوى والهيئات يؤدي الى الفوضى وتصارع القوى فيما بينها.[٥١] وتعتبر الدولة اكبر تنظيم ينتمي اليه الافراد جميعاً وهي تدير المجتمع عن طريق اجهزتها ومؤسساتها وسياساتها العامة التي تتناول كل ما يخص شؤون الافراد في المجتمع، وتقوم الدولة بمجموعة من الوظائف تتجسد في السياسة العامة والاجهزة المنوطة بتحقيق تلك السياسة، وهي عن طريق تلك الوظائف تحقق السلم المجتمعي والوظائف التي تضطلع بها الدولة هي:-

١-**الوظيفة القانونية:** يمثل القانون إرادة الدولة، والقواعد المتعلقة بالشأن العام يتم تشريعها بالأساس على قاعدة المصلحة العامة، وتتولى الحكومة بتنفيذها، وعلى قمة النظام القانوني يوجد الدستور وكل القواعد القانونية التي تأتي تحته يجب ان لا تخرج عن أحكامه، ويبين الدستور شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة ويحدد العلاقة بين اجهزتها المختلفة، ويضع الحدود لكل منها، ويقرر حقوق الأفراد وينص على الوسائل الأساسية لضمان هذه الحقوق وتنفيذها، والدولة من خلال القانون تقر هذه الحقوق وتنظمها وتضع حدودها، كذلك فان الجهاز التنفيذي المتمثل بالحكومة يقوم بعمله المتشعب في حدود الأطر الدستورية لا يتجاوزها حتى تعتبر اعماله مشروعة بحيث لا تتعرض للمحاسبة او الجزاء.[٥٢] ويتحقق السلم المجتمعي في الدول التي ترتكز على القانون والمؤسسات الدستورية، وتطبيقه الصحيح من دون انتقائية او استثناء ينمي الشعور بالمساواة في حين عدم تفعيل القانون يضائل من حالة التمتع بالسلم المجتمعي.[٥٣] وتنص الدساتير المعاصرة على فتح قنوات التعبير الحر عن الراي وممارسة الحريات من اجل ضمان نزاهة الحياة السياسية وشفافيتها واستقامتها ويعد ذلك مقوماً اساسياً من مقومات السلم المجتمعي.[٥٤] وعلى الدولة ان تتبنى من خلال دستورها سيادة القانون ومبدأ المساواة الوطنية واليات التسيير الديمقراطي للحياة السياسية بالقدر الكافي لتحقيق التعايش وتناغم التعددية بين اطياف المجتمع، ووضع الاسس الدستورية للحفاظ على الهوية الوطنية والتاريخ المشترك للامة ما يعمل شد ببنيان الوحدة والتماسك داخل المجتمع، ويقوي الشعور الانتماء لدى الفرد ويجعل التعايش بين مختلف مكونات المجتمع امراً واقعياً، فحتمية التنوع والتعدد تجعل من ضمان الحقوق وحماية المصالح للجميع وتقديس المصالح المشتركة واجباً مقدساً تتبناه الدساتير وتسير في فلكه كل السياسات التي تدير الشأن العام من تحقيق الصالح العام والعيش الكريم في الوطن الواحد.[٥٥]

٢–**الوظيفة الأمنية:** الحياة الأمنة هي اساس لكل شيء ولا يمكن تحقيق السلم المجتمعي المتضمن التمتع بالحقوق والواجبات وتحقيق العدالة مالم تكن هناك سكينة وأمان، ويقع على عاتق الدولة نبذ مسببات العنف ومعاقبة من يتسبب فيه، واخضاع جميع المواطنين في المجتمع للمساءلة القانونية وللعقوبات ان صدرت منهم اساءة، في حين السماح بوجود فئات فوق القانون يخلق حالة الاضطرابات وتصاعد الفوضى ما يؤدي الى اعاقة سير الحياة بالشكل الطبيعي المطلوب ، ويضيع الحقوق، ويكن سبباً في نشوء التنازع بين النفوس التي تسعى لنوال حقها بيدها، وتسمح للعناصر الخارجة عن القانون في زعزعة الامن وانعاش حالة الفوضى مستغلة ضعف قدرة الدولة في المحافظة على الامن المنشود، في حين كلما كان تطبيق القانون عاماً وسليماً اصبحت النظرة اليه ومطبقيه نظرة الطمأنينة والرضا، وتزيد من محاولات الناس للاحتكام الى الاجهزة الامنية والقضائية لصون حقوقها.[٥٦] وبذلك يعم الاستقرار والسلم في المجتمع.

٣–**الوظيفة الاقتصادية:** تتجلى الوظيفة الاقتصادية للدولة في نواحي اقتصادية عدة وان اختلفت هذه الوظيفة من دولة الى اخرى لكن بصورة عامة تكمن تدخلات الدولة في الجانب الاقتصادي في:

– **العناية بالثروة الطبيعية:** كلما استطاعت الدولة ابقاء تلك الثروة ضمن الملكية العامة واتخاذ القرارات المناسبة بشان استثمارها وتحقيق الفائدة منها وكذلك ضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد الطبيعية والحفاظ على الموارد غير المتجددة والابتكار في الاستخدام.

– **تحصيل الإيرادات واستيفاء الحقوق المالية لصالح خزينة الدولة:** على الدولة أن تنمي أموالها بالوسائل المشروعة سواء عن طريق الضرائب أو استثمار الثروات الطبيعية أو إقامة مشاريع إنتاجية أو غير ذلك للإيفاء بجميع الالتزامات والمتطلبات وتحقيق العدالة الاجتماعية التي هي مقوم اساسي من مقومات السلم المجتمعي، وتمثل تلك النفقات العامة جانباً مهماً في الميزانية العامة للدولة العامة، وعلى الدولة أن تختار من بين البدائل المتاحة للإنفاق البديل الذي يحقق أقصى منفعة اجتماعية.[٥٧]

– **ضمان الاستقرار الاقتصادي:** تسن الدولة السياسة الاقتصادية التي تتضمن قرارات تتعلق بسياستها المالية (أي الضرائب والانفاق العام...الخ) وبين السياسة النقدية (كتحديد أسعار الصرف والفائدة وتنظيم المعاملات المصرفية)، فتساهم بذلك بتطوير الاقتصاد الوطني والتوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي، والتخطيط السليم يحقق استثمار الموارد وتشغليها بأسهل الطرق واقل تكلفة، من جانب اخر تدعم الدولة القطاعات الاقتصادية بما يحقق نمو اقتصادي وتوظيفًا

أعلى.[٥٨] وتحقيق تنمية عادلة تلبي احتياجات المجتمع يساهم في مواجهة العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتمكين الفئات الهشة فيسود الوئام والسلام.

– **تنظيم سوق العمل:** تتخذ الدولة تدابير لتوفير العمل للقوى العاملة، والحد من التضخم، والحفاظ على العملة الوطنية، واستقرار الاسعار، ومنع البطالة والحد منها، وتنظيم التوزيع الاجتماعي للدخل–فالعدالة الاجتماعية الناتجة عن التوزيع العادل للدخل من أهم اركان السلم المجتمعي، وخلق فرص متكافئة للمنافسة العادلة بين رجال الأعمال، والحد من الاحتكارات، وتنظيم إنتاج الخدمات والسلع العامة التي لا يوليها القطاع الخاص الاهتمام الواجب، كالاتصالات، والنقل، والزراعة، والتطورات العلمية، والاستثمار في مجالات الصحة والتعليم وتمويل نفقاتها.[٥٩]

ان نجاح الدولة في اداء وظيفتها الاقتصادية يعمل على اشاعة حالة الاستقرار والسلم وخلق جو تقل به مظاهر التصادم والصراع في حين فشل السياسات التي تنعكس نتائجها على الغذاء والصحة والتعليم والصناعة، تثير مشكلة ذات حدين اجتماعية واقتصادية تهدد السلم المجتمعي.

٤–**الوظيفة الاجتماعية:** تظهر نجاح الوظيفة الاجتماعية للدولة انطلاقاً من تبنيها لنظام الضمان الاجتماعي، وكفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين من حيث التعليم والصحة والبيئة السليمة، والمساواة في الحصول على فرص عمل، وتبني شمولية الرعاية الاجتماعية لكل فئات وطبقات المجتمع، ومن ثم يكون الحفاظ على سلمية المجتمع قائمة ولا شيء يهددها.[٦٠] والرعاية الاجتماعية مرتكزاً اساسياً لمكونات المجتمع ومبدأً هاماً من مبادئ الدولة، اذ تجسد المساواة وتكافؤ الفرص الشعور بالطمأنينة على الحاضر والمستقبل وتنعكس تصرفاته الى ما فيه خير المجتمع والوطن.[٦١] وعليه تسهم الدولة عن طريق تبني سياسة اجتماعية عادلة تستهدف مختلف شرائح المجتمع في حفظ السلم الاجتماعي واستقرار الأوضاع الاجتماعية بتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية وتعزيز التضامن والتركيز على دعم الفئات الفقيرة والهشة والتوزيع العادل للثروات المترتبة عن النمو على كافة الشرائح في المجتمع. كما أن دعم السلم الاجتماعي يتطلب مواصلة الحكومات تنفيذ سياستها الاجتماعية بتحسين المناخ الاجتماعي بين الفرقاء الاجتماعيين ودعم كل البرامج الهادفة إلى استقرار العلاقات المهنية واستتباب السلم الاجتماعي. اضافة الى أن السياسة الاجتماعية يجب ان تهدف دعم القدرة الشرائية للمواطنين ومحاربة التفاوتات الاجتماعية والمجالية لتمكين المواطن من الاستفادة من ثمار التنمية بشكل عادل ومتوازن ومن الإجراءات المرتبطة بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين دعم المواد الأساسية وتوفير الأرضية المناسبة لاستهداف ناجع وفعال للفئات المستحقة لمختلف البرامج الاجتماعية. ومن

جملة التدابير التي تتعلق بمنظومة المساعدة الاجتماعية ودعم الفئات الهشة وضع نظام للدعم الاجتماعي للأشخاص المعاقين إلى جانب إطلاق ورش متكامل لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، تضمن استهداف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية من خلال تحقيق الاندماج والاتقائية بين هذه البرامج، ومن الضروري تحسين علاقات الشغل ومواصلة الحوار الاجتماعي كوسيلة لحفظ السلم الاجتماعي، وايلاء اهتماما بالغا لضرورة احترام مقتضيات قانون الشغل والحد من النزاعات ومن أسباب اندلاع الإضرابات، كما تحرص على الاستمرار في مد جسور التواصل مع الفرقاء الاجتماعيين في أفق اتفاق متوازن.[٦٢] ليس هذا فحس بل ان مسؤولية الدولة في رفع المستوى التعليمي للأفراد يمكن ان يسهم في تحقيق السلم المجتمعي عن طريق اقرار منهج تعليمي ينبذ العنف ويحث الافراد على التعاون والتماسك.

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث أهمية التنظيم الاجتماعي في تحقيق السلم المجتمعي من خلال معرفة اشكال التنظيم الاجتماعي التي ترتبط بتحقيق السلم المجتمعي وفى ختام البحث نستطيع تقديم التوصيات التالية:

١.تدعيم العمل المشترك بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من اجل صياغة استراتيجية قومية تحقق السلم المجتمعي.

٢.نشر ثقافة الديموقراطية وحقوق الانسان وتكثيف الجهود وتوحيدها لمحاربة ثقافة العنف والارهاب وعدم اقتصار الجهود على المواجهة الامنية.

٣.توعية الاحزاب والفصائل السياسية اهمية الاحتكام الى النقاش والحوار الداخلي بدلاً من الاستقواء بدول الخارج ضد افراد المجتمع.

٤.ضرورة تركيز الحكومة على تحقيق التنمية الشاملة على اسس تحترم حقوق الانسان من حرية وديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الهوامش

(١) إبراهيم مصطفى (وآخرون)، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢،ص٣٠٢.

(٢) سمر ناصر عد الوهاب، دور رجال الاعمال في التغير الاجتماعي والثقافي–بحث اجتماعي ميداني، مجلة كلية الآداب–جامعة بور سعيد، العدد(١١)، مصر، ٢٠١٨، ص٤٠.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة–مصر، ١٩٩٨، ص٤٤٦٩.

(٤) مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط١، بيروت–لبنان، ٢٠٠٤، ص٩٣٣.

(٥) عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٧.

(٦) نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع، دار الشروق، جدة–السعودية، ١٩٨٠، ص٢٨٤.

(٧) احسان الجيلاني، التنظيم والجماعات، دار الفجر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٩.

(٨) طلعت ابراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة–مصر، ٢٠٠٧، ص٢٢–٢٦.

(٩) محمد حربي حسن ، علم المنظمة، مديرية دار الكتب، نينوى، ١٩٨٩، ص٢٠.

(١٠) محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، ط٣، الاسكندرية–مصر، ١٩٨٣، ص ١٢.

(١١) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٣، ص١٦٢.

(١٢) محمد علي محمد، مصدر سابق، ص١٢.

(١٣) يوسف البقاعي (وآخرون)، معجم مقاييس اللغة، الاعلمي للمطبوعات، بيروت–لبنان، 2005 ، ص. 45

(١٤) زين الدين أبو عبدالله محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، ط٥، ج١، بيروت–لبنان، ١٩٩٩، ص٦٠.

(١٥) إبراهيم صلاح الهدد، التربية الإسلامية وبناء السلم الاجتماعي، المؤتمر العالمي الرابع للدراسات الاجتماعية، كلية الدراسات الإسلامية أمير سون جيكلا–جامعة باتاني ، تايلاند، ٢٤–٢٦/شباط/٢٠١٥.

(١٦) صفاء جاسم محمد وفلاح خلف كاظم، تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد(٩١)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٢٠٢٢، ص٣٦.

(١٧) اسماعيل ادم عبد الرحمن ادم، مرتكزات السلام الاجتماعي في القران الكريم، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم–كلية الاداب–قسم الدراسات الاسلامية، السودان، ٢٠٠٨، ص١٨.

(١٨) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية–مصر، ٢٠١٤، ص٢٥.

(١٩) رائد خليل سالم، المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦، ص ١٢٩.

(٢٠) حواوسة جمال، دور الاسرة في تحقيق الامن الاجتماعي(رؤية اجتماعية تحليلية)، مجلة دراسات، المجلد(٧)، العدد(٣)، مخبر الدراسات الصحراوية/كلية الآداب واللغات جامعة بشار ، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٣٩–١٤٠.

(٢١) المصدر السابق، ص١٤٤.

(٢٢) حواوسة جمال، مصدر سابق، ص١٤٢.

(٢٣) محمد أحمد النابلسي، علم النفس الأمني، مركز الدراسات النفسية والاجتماعية، لبنان، 2004، ص45.

(٢٤) حواوسة جمال، مصدر سابق، ص١٤٦.

(٢٥) محمد الخطيب، الاثنولوجيا (دراسة عن المجتمعات البدائية)، دار علاء الدين، ط١، سوريا، ٢٠٠٠، ص١٦٤.

(٢٦) مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام، دار ومطابع الشعب، ط٣، مصر، ١٩٦٠، ص١١٨.

[٢٧]عبد الأمير مكلف البدران، تاريخ المضيف العراقيين ١٥٤٩–١٩٢٠، مطبعة الرفاه، العراق، ٢٠١٢، ص٧٣.

[٢٨]حامد العطية، القبيلة والدين والخرافة والسياسة في جنوب العراق، دراسة أنثروبولوجيا لمنطقة الشامية، مطبعة الزاهر، ط٢، العراق، ٢٠١٤، ص٤٤.

[٢٩] غالي جبار الجبوري، العشائر العراقية ودورها في التكامل السياسي والحضاري في العراق حتى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨، مجلة التربية الاساسية–جامعة المستنصرية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والاجتماعية والصرفة لكلية التربية للبنات–جامعة القادسية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية–الجامعة المستنصرية وتحت شعار (اهتمام الامم بعلمائها ومفكريها دليل رقيها وازدهارها الحضاري) للفترة ٣٠–٣١ اب ٢٠٢١، ص١٢٩.

[٣٠] حسن سلمان خليفة البيضاني، ضبط سلاح القبائل والعشائر العراقية الدوافع–الأساليب–النظرة المستقبلية، مجلة حورابي، العدد(٣٥)، مركز حراب للدراسات والبحوث، ٢٠٢٠، ص٧٤–٧٩.

[٣١] حلمي بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ٢٠٠٠، ٣٨٥–٤٨٩.

[٣٢] دور الوقف في المجتمع المدني ومواجهة الكوارث، تمت الزيارة في ٢٠٢٤/٧/٨، متاح على الموقع الالكتروني: https://elvefa-vakfi.org/ar/news

[٣٣] المصدر السابق.

[٣٤] مسعودة بن السايح، دور المسجد في دعم السلم الاجتماعي، مجلة التكامل، العدد(٨)، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٩٩–١٠٠.

[٣٥] هوارد وياردا، المجتمع المدني، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٢.

[٣٦] خرخاش نادية، دور المجتمع المدني في تحقيق السلم الاجتماعي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة–كلية الحقوق والعلوم السياسية–قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٢، ص١٢.

[٣٧] شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص٨٦.

[٣٨] ايمن بشير حنتولة (وآخرون)، دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان، المركز الوطني لحقوق الإنسان–شركة اطلس لتنمية الموارد البشرية، الأردن، ٢٠١٨، ص٣٦.

[٣٩] أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠١٣، ص١٦٤.

[٤٠] شاوش اخوان جهيدة، مصدر سابق، ص٨٦.

[٤١] منظمات المجتمع المدني وتنمية رأس المال البشري، تمت الزيارة في ٢٤–٧–٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني: https: //www.etf.europa.eu

[٤٢] عبد الغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٥، ص٦٨.

(٤٣) أماني قنديل، مصدر سابق، ص٩٧–٩٨.

(٤٤) المصدر السابق، ص٩٧–٩٨.

(٤٥) ناصر محمود رشيد شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا–جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨، ص٣٢.

(٤٦) ثلجة سي حمدي، واقع مشاركة المجتمع المدني في تجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر(2021 – 2011) رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة لمجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ٢٠٢١، ص٤٧.

(٤٧) جبريل محمد، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي، دراسة لحالة الحكم في فلسطين، منشورات بانورأما المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، ط١، القدس–فلسطين، ٢٠٠٥، ص٢٢.

(٤٨) ناصر محمود رشيد شيخ علي، مصدر سابق، ص٤٠.

(٤٩) محمد الجسيم، واقع الشفافية في المؤسسات السورية، مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، دمشق–سوريا، ٢٠١٥، ص ١٧.

(٥٠) الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان–دليل عملي للمجتمع المدني، تمت الزيارة في ١٨–٨–٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني:

https: //www.ohchr.org/sites/default/files/CS_space_UNHRSystem_Guide

(٥١)عيسى علي، الاسس والضوابط الدستورية لتحقيق السلم الاجتماعي دراسة مقارنة ضمن احكام الدستور المصري والجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد(٩)، العدد(١)، جامعة تيارات–كلية الحقوق والعلوم السياسية–مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، الجزائر، ٢٠٢٣، ص٧٠.

(٥٢) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم الساسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، عمان–الأردن، ٢٠٠٤، ص٢٨٣.

(٥٣) فاطمة عطا جبار، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد ٢٠١٨، مجلة العلوم السياسية، العدد(٥٩)، جامعة بغداد–كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٠، ص٥٣٣.

(٥٤) عيسى علي، مصدر سابق، ص٧٩.

(٥٥) حسن بن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، بيروت–لبنان، ٢٠٠٠، ص٤٩.

(٥٦) فاطمة عطا جبار، مصدر سابق، ص٥٣٤.

(٥٧) مرزوق بن محمد العشير، وظيفة الدولة الإسلامية في المجال الاجتماعي دراسة تأصيلية وتطبيقية على النظام الأساسي للحكم، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم السياسة الشرعية–المعهد العالي للقضاء –جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦، ص١٣٠–١٣٢.

(٥٨) المصدر سابق، ص١٤١

(٥٩) الوظائف الاقتصادية للدولة، تمت الزيارة في ٧–٩–٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني:

https: //ar.stuklopechat.com

(٦٠) عيسى علي، مصدر سابق، ص٧٢.

[٦١] عليان بوزيان، القيمة الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية والحماية القضائية له–دراسة تطبيقية مقارنة على الدساتير العربية الحديثة، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية الانسانية، العدد(١٠)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٠٦.

[٦٢] السلم الاجتماعي ومتطلبات الاقلاع الاقتصادي، تمت الزيارة في ٢٦-٦-٢٠٢٤، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.cg.gov.ma/ar

المصادر:

اولاً: القران الكريم

ثانياً: المعاجم والقواميس

١.إبراهيم مصطفى (وآخرون)، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢.

٢.ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة–مصر، ١٩٩٨.

٣. زين الدين أبو عبدالله محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، ط٥، ج١، بيروت–لبنان، ١٩٩٩.

٤.مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط١، بيروت–لبنان، ٢٠٠٤.

ثالثاً: الكتب العلمية:

١.احسان الجيلاني، التنظيم والجماعات، دار الفجر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢.أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠١٣

٣.ايمن بشير حنتولة (وآخرون)، دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان، المركز الوطني لحقوق الإنسان–شركة اطلس لتنمية الموارد البشرية، الأردن، ٢٠١٨

٤.شامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة –دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، عمان–الأردن، ٢٠٠٤.

٥.جبريل محمد، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي، دراسة لحالة الحكم في فلسطين، منشورات بانوراما المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، ط١، القدس–فلسطين، ٢٠٠٥

٦.حامد العطية، القبيلة والدين والخرافة والسياسة في جنوب العراق، دراسة أنثروبولوجية لمنطقة الشامية، مطبعة الزاهر، ط٢، العراق، ٢٠١٤.

٧.حسن بن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، بيروت–لبنان، ٢٠٠٠.

٨.حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية–مصر، ٢٠١٤.

٩.حلمي بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ٢٠٠٠، ٣٨٥-٤٨٩.

١٠.رائد خليل سالم، المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦.

١١.صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٣

١٢.طلعت ابراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة–مصر، ٢٠٠٧.
١٣.عبد الأمير مكلف البدران، تاريخ المضيف العراقيين ١٥٤٩–١٩٢٠، مطبعة الرفاه، العراق، ٢٠١٢.
١٤.عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧.
١٥.عبد الغفار شكر، الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٥.
١٦.محمد أحمد النابلسي، علم النفس الأمني، مركز الدراسات النفسية والاجتماعية، لبنان،2004.
١٧.محمد الجسيم، واقع الشفافية في المؤسسات السورية، مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، دمشق–سوريا، ٢٠١٥.
١٨.محمد الخطيب، الاثنولوجيا (دراسة عن المجتمعات البدائية)، دار علاء الدين، ط١، سوريا، ٢٠٠٠.
١٩.محمد حربي حسن ، علم المنظمة، مديرية دار الكتب، نينوى، ١٩٨٩.
٢٠.محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، ط٣، الاسكندرية–مصر، ١٩٨٣.
٢١.مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام، دار ومطابع الشعب، ط٣، مصر، ١٩٦٠.
٢٢.نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الاسلامي في دراسة المجتمع، دار الشروق، جدة–السعودية، ١٩٨٠.
٢٣.هوارد ويارد، المجتمع المدني، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ٢٠٠٧،
٢٤.يوسف البقاعي (وآخرون)، معجم مقاييس اللغة، الاعلمي للمطبوعات، بيروت–لبنان،2005 .

رابعاً: الرسائل والاطاريح العلمية:

١.ثلجة سي حمدي، واقع مشاركة المجتمع المدني في تجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر(2021 – 2011) رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة لمجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ٢٠٢١.
٢.خرخاش نادية، دور المجتمع المدني في تحقيق السلم الاجتماعي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة–كلية الحقوق والعلوم السياسية–قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٢.
٣.شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥.
اسماعيل ادم عبد الرحمن ادم، مرتكزات السلام الاجتماعي في القران الكريم، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم–كلية الاداب–قسم الدراسات الاسلامية، السودان، ٢٠٠٨.
٤.مرزوق بن محمد العشير، وظيفة الدولة الإسلامية في المجال الاجتماعي دراسة تأصيلية وتطبيقية على النظام الأساسي للحكم، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم السياسة الشرعية–المعهد العالي للقضاء –جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
٥.ناصر محمود رشيد شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا–جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨.

خامساً: المجلات والدوريات

١.إبراهيم صلاح الهدد، التربية الإسلامية وبناء السلم الاجتماعي، المؤتمر العالمي الرابع للدراسات الاجتماعية، كلية الدراسات الإسلامية أمير سون جيكلا–جامعة باتاني ، تايلاند، ٢٤–٢٦/شباط/٢٠١٥.

٢.حسن سلمان خليفة البيضاني، ضبط سلاح القبائل والعشائر العراقية الدوافع–الأساليب–النظرة المستقبلية، مجلة حورابي، العدد(٣٥)، مركز حراب للدراسات والبحوث، ٢٠٢٠.

٣.حواوسة جمال، دور الاسرة في تحقيق الامن الاجتماعي(رؤية اجتماعية تحليلية)، مجلة دراسات، المجلد(٧)، العدد(٣)، مخبر الدراسات الصحراوية/كلية الآداب واللغات جامعة بشار ، الجزائر، ٢٠١٨.

٤.صفاء جاسم محمد وفلاح خلف كاظم، تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد(٩١)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، ٢٠٢٢.

٥.عليان بوزيان، القيمة الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية والحماية القضائية له–دراسة تطبيقية مقارنة على الدساتير العربية الحديثة، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية الانسانية، العدد(١٠)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ٢٠١٣.

٦.عيسى علي، الاسس والضوابط الدستورية لتحقيق السلم الاجتماعي دراسة مقارنة ضمن احكام الدستور المصري والجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد(٩)، العدد(١)، جامعة تيارات–كلية الحقوق والعلوم السياسية–مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، الجزائر، ٢٠٢٣.

٧.غالي جبار الجبوري، العشائر العراقية ودورها في التكامل السياسي والحضاري في العراق حتى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨، مجلة التربية الاساسية–جامعة المستنصرية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والاجتماعية والصرفة لكلية التربية للبنات–جامعة القادسية وبالتعاون مع كلية التربية الاساسية–الجامعة المستنصرية وتحت شعار (اهتمام الامم بعلمائها ومفكريها دليل رقيها وازدهارها الحضاري) للفترة ٣٠–٣١ اب ٢٠٢١.

٨.فاطمة عطا جبار، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد ٢٠١٨، مجلة العلوم السياسية، العدد(٥٩)، جامعة بغداد–كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٠.

٩.مسعودة بن السايح، دور المسجد في دعم السلم الاجتماعي، مجلة التكامل، العدد(٨)، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، ٢٠٢٠.

سادساً: الانترنيت:

١.الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان–دليل عملي للمجتمع المدني، تمت الزيارة في ١٨–٨–٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني:

https: //www.ohchr.org/sites/default/files/CS_space_UNHRSystem_Guide

٢.السلم الاجتماعي ومتطلبات الاقلاع الاقتصادي، تمت الزيارة في ٢٦–٦–٢٠٢٤، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.cg.gov.ma/ar

٣.الوظائف الاقتصادية للدولة، تمت الزيارة في ٧–٩–٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني:

https: //ar.stuklopechat.com

٤.دور الوقف في المجتمع المدني ومواجهة الكوارث، تمت الزيارة في ٢٠٢٤/٧/٨، متاح على الموقع الالكتروني: https://elvefa-vakfi.org/ar/news

٥.منظمات المجتمع المدني وتنمية رأس المال البشري، تمت الزيارة في ٢٤–٧–٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني: https: //www.etf.europa.eu

Sources:

First: The Holy Qur'an

Second: Dictionaries

1 .Ibrahim Mustafa (et al.), Al-Mu'jam al-Waseet, Islamic Library for Printing and Publishing, Cairo, 1972.

2 .Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Dar al-Ma'arif, Cairo, Egypt, 1998.

3 .Zayn al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir al-Hanafi al-Razi, Mukhtar al-Sihah, edited by Yusuf al-Sheikh Muhammad, Al-Maktaba al-Asriya, 5th ed., vol. 1, Beirut, Lebanon, 1999.

4 .Academy of the Arabic Language, Al-Mu'jam al-Waseet, Al-Shorouk International Library, 1st ed., Beirut, Lebanon, 2004.

Third: Academic Books:

1.Ihsan al-Jilani, Al-Tanzim wa al-Jama'at, Dar al-Fajr, 1st ed., Cairo, 2008.

2.Amani Qandil, The Arab Encyclopedia of Civil Society, Egyptian General Book Authority, Egypt, 2013

3.Ayman Bashir Hantoula (et al.), The Role of Civil Society Institutions in Monitoring the Implementation of the National Plan Comprehensive Human Rights, National Center for Human Rights - Atlas Company for Human Resources Development, Jordan, 2018

4.Thamer Kamel Mohammed Al-Khazraji, Modern Political Systems and Public Policies - A Contemporary Study of the Strategy of Power Management, Majdalawi Publishing and Distribution House, 1st ed., Amman, Jordan, 2004.

5.Jibril Mohammed, Civic Loyalty vs. Organic Loyalty: A Study of the State of Governance in Palestine, Panorama Publications, Palestinian Center for the Dissemination of Democracy and Community Development, 1st ed., Jerusalem, Palestine, 2005

6.Hamed Al-Attiyah, Tribe, Religion, Superstition, and Politics in Southern Iraq: An Anthropological Study of the Al-Shamiya Region, Al-Zaher Press, 2nd ed., Iraq, 2014.

7.Hassan bin Musa Al-Saffar, Social Peace: Its Components and Protection, Dar Al-Saqi, Beirut, Lebanon, 2000.

8.Hussein Abdel Hamid Ahmed Rashwan, Social Organization and Social Norms, Shabab Al-Jami'a Foundation, Alexandria, Egypt, 2014.

9.Helmy Barakat, Arab Society in the Twentieth Century: A Study of Changing Conditions and Relations, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2000, pp. 385-489.

10.Raed Khalil Salem, School and Society, Arab Society Library for Publishing and Distribution, Jordan, 2006.

11.Sadiq al-Aswad, Political Sociology, Al-Irshad Press, Baghdad, 1973

12.Talat Ibrahim Lutfi, Sociology of Organization, Dar Gharib, Cairo, Egypt, 2007.
13.Abdul Amir Maklaf Al-Badran, History of Iraqi Hosts 1549-1920, Al-Rafah Press, Iraq, 2012.
14.Abdul Hamid Lutfi, Sociology, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 1977.
15.Abdul Ghaffar Shukr, The Developmental and Educational Role of Civil Society and Cooperatives in Egypt, General Egyptian Book Organization, Egypt, 2005.
16.Muhammad Ahmad Al-Nabulsi, Security Psychology, Center for Psychological and Social Studies, Lebanon, 2004.
17.Muhammad al-Jaseem, The Reality of Transparency in Syrian Institutions, Center for Civil Society and Democracy in Syria, Damascus, Syria, 2015.
18.Muhammad al-Khatib, Ethnology (A Study of Primitive Societies), Dar Aladdin, 1st ed., Syria, 2000.
19.Muhammad Harbi Hassan, Organizational Science, Directorate of National Library, Nineveh, 1989.
20.Muhammad Ali Muhammad, Sociology of Organization, Dar al-Ma'rifah al-Jami'ah, 3rd ed., Alexandria, Egypt, 1983.
21.Mustafa al-Sibai, Islamic Socialism, Dar and al-Sha'b Printing House, 3rd ed., Egypt, 1960.
22.Nabil Muhammad Tawfiq al-Samaluti, The Islamic Approach to Studying Society, Dar al-Shorouk, Jeddah, Saudi Arabia, 1980.
23.Howard Wiarda, Civil Society, Egyptian Society for the Dissemination of Knowledge and World Culture, Cairo, 2007.
24.Youssef al-Baqa'i (and others), Dictionary of Language Standards Al-Alamy Publications, Beirut, Lebanon, 2005.

Fourth: Academic Theses and Dissertations:

1.Thalja Si Hamdi, The Reality of Civil Society Participation in the Implementation of Local Governance in Algeria (2011-2021), Master's Thesis (unpublished), submitted to the Council of the Faculty of Law, Political Science, and International Relations, Mohamed Boudiaf University, M'sila, Algeria, 2021.
2.Kharkhash Nadia, The Role of Civil Society in Achieving Social Peace, Unpublished Master's Thesis, Mohamed Boudiaf University, M'sila, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Algeria, 2022.
3.Chaouch Ikhwan Jahida, The Reality of Civil Society in Algeria: A Field Study of the Associations of the City of Biskra as a Model, Unpublished PhD Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Mohamed Khider University, Biskra, Algeria, 2015. Ismail Adam Abdel Rahman Adam, The Foundations of Social Peace in the Holy Quran, Unpublished PhD Thesis, University of Khartoum, Faculty of Arts - Department of Islamic Studies, Sudan, 2008.
4.Marzouq bin Muhammad Al-Asheer, The Function of the Islamic State in the Social Domain: An Authentic and Applied Study of the Basic Law of Governance, unpublished doctoral dissertation, Department of Sharia Politics - Higher Institute of the Judiciary - Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia, 2006.
5.Nasser Mahmoud Rashid Sheikh Ali, The Role of Civil Society Organizations in Promoting Political Participation in Palestine, unpublished master's thesis, College of Graduate Studies - An-Najah National University in Nablus, Palestine, 2008.

Fifth: Magazines and Periodicals

1.Ibrahim Salah Al-Haddad, Islamic Education and Building Social Peace, Fourth International Conference on Social Studies, Faculty of Islamic Studies, Amir Soon Jekla, Pattani University, Thailand, February 24-26, 2015.
2.Hassan Salman Khalifa Al-Baydani, Controlling the Weapons of Iraqi Tribes and Clans: Motives, Methods, and Future Outlook, Horabi Journal, Issue (35), Harab Center for Studies and Research, 2020.
3.Hawassa Jamal, The Role of the Family in Achieving Social Security (An Analytical Social Perspective), Dirasat Journal, Volume (7), Issue (3), Sahrawi Studies Laboratory/Faculty of Arts and Languages, University of Bechar, Algeria, 2018.
4.Safaa Jassim Muhammad and Falah Khalaf Kazim, Challenges of Building Social Peace in Iraq after 2003, International Studies Journal, Issue (91), Center for Strategic and International Studies, Iraq, 2022.
5.Aliyan Bouzian, The Constitutional Value of the Principle of Social Justice and Its Judicial Protection - A Comparative Applied Study of Modern Arab Constitutions, Journal of the Academy for Social and Human Studies, Issue (10), Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Algeria, 2013.
6.Issa Ali, Constitutional Foundations and Controls To Achieve Social Peace: A Comparative Study Within the Provisions of the Egyptian and Algerian Constitutions, Journal of Research in Law and Political Science, Volume (9), Issue (1), Tiyarat University - College of Law and Political Science - Laboratory for Research in Environmental Protection Legislation, Algeria, 2023.
7.Ghali Jabbar Al-Jubouri, Iraqi Tribes and Their Role in Political and Cultural Integration in Iraq until the End of the Monarchy in 1958, Journal of Basic Education - Al-Mustansiriya University, Proceedings of the Second International Scientific Conference on the Humanities, Social Sciences, and Pure Sciences of the College of Education for Women - Al-Qadisiyah University, in cooperation with the College of Basic Education - Al-Mustansiriya University, under the slogan (Nations' Interest in Their Scholars and Thinkers is Evidence of Their Advancement and Cultural Prosperity), for the period August 30-31, 2021.
8.Fatima Atta Jabbar, Obstacles to Achieving Societal Peace in Iraq after 2018, Journal of Political Science, Issue (59), University of Baghdad - College of Political Science, Iraq, 2020.
9.Masouda Bin Al-Sayeh, The Role of the Mosque in Supporting Social Peace, Journal Integration, Issue (8), Amar Thalji University, Laghouat, Algeria, 2020.

Sixth: The Internet:

1 .Civil Society Space and the Human Rights System - A Practical Guide for Civil Society, accessed on August 18, 2022, available on the website:
https: //www.ohchr.org/sites/default/files/CS_space_UNHRSystem_Guide
2 .Social Peace and the Requirements for Economic Take-Off, accessed on June 26, 2024, available on the website: https://www.cg.gov.ma/ar
3 .The Economic Functions of the State, accessed on September 7, 2022, available on the website:
https: //ar.stuklopechat.com
4 .The Role of Waqf in Civil Society and Disaster Response, accessed on July 8, 2024, available on the website: https://elvefa-vakfi.org/ar/news

5 .Civil Society Organizations Human Capital Development, accessed on 24-7-2022, available on the website: https://www.etf.europa.eu